دومينو أقلمة المحافظات العراقية

صلاح الدين.. فيدرالية إدارية واقتصادية أم بداية خارطة غربية للشرق الأوسط الجديد؟

□ حسام الحاج

ناقوس أقلمة المحافظات العراقية دقّ من صلاح الدين، إحدى ثلاث محافظات سنيّة رفضت الدستور العراقي في سنة ٢٠٠٥ بسبب اعتماده الفيدرالية الاتحادية نظاماً لإدارة الحكم، تطور لافت على الطريقة العراقية، فكيف يمكن لشعب رفض الفيدرالية جملة وتفصيلا واعتبرها بداية لتمزيق وحدة البلاد يتجه بعد مضي أقل من ست سنوات بحماسة منقطعة النظير لتأييد إنشاء إقليم فيدرالي؟

عزت الشابندر

سبهان جياد

مبنى مجلس محافظة صلاح الدين... ارشيف

لا يمكن الفصل بين الأبعاد السياسية التي دفعت المسؤولين المحليين في محافظة صلاح الدين إلى تقديم طلب لإنشاء إقليم "إداري واقتصادي" وبين البعد القانوني والدستوري الذي يغلف الإجراءات التنفيذية لإنشاء الأقاليم، كما لا يمكن الفصل بين العوامل الداخلية التي تغذي مطالبات أقلمة المحافظات وبين العوامل الإقليمية المساندة، فثمة إرادة سياسية داخلية وإقليمية أسهمت بتشريع قانون الإجراءات التنفيذية لتكوين الأقاليم رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨ برغم ما اكتنفه من سجالات سياسية ساخنة في حينها، فالأحزاب الشيعية لاسيما المجلس الإسلامي الأعلى الذي كان يقبض على زمام المبادرة التشريعية من خلال ترؤسه "الائتلاف العراقي الموحد" اكبر الكتل النيابية في الدورة الانتخابية السابقة، كانت تدفع باتجاه تشريع القانون الذي يكرس قواعد النظام الاتحادي وينظم الإجراءات الخاصة لتكوين الأقاليم، فيما عارضت الكتل السنية التي كانت موزعة بين "جبهة التوافق العراقية" برئاسة عدنان الدليمي وطارق الهاشمي "وجبهة الحوار الوطني" بزعامة صالح المطلك وحاولت عرقلة تشريع القانون بأي وسيلة كانت ووصفته حينها بأنه يمثل أساسا لتقسيم العراق.

الأبعاد القانونية لإنشاء الإقليم

أربعُ مواد دستورية تنظّم عملية إنشاء الأقاليم ومنح الصلاحيات الإدارية والاقتصادية لها وهي المواد "١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١" وعلى الرغم من إسهاب تلك المواد في توصيف الأقاليم وتنظيم الإجراءات التنفيذية لإنشائها غير أنها لم تستوعب آليات تكوين الأقاليم بأكملها وتبدو غير قابلة للتنفيذ، أما القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ فانه لم يسهم بفك طلاسم المواد الدستورية حيث لم يوضح دور مجلس الوزراء في إمكانية قبول أو رفض الطلب المقدم من قبل المحافظات لتكوين الأقاليم، كما انه لم يصف العلاقة القانونية بين المحافظة التي ترغب بإنشاء الإقليم والمفوضية المستقلة للانتخابات في حال رفض رئيس الوزراء تحويل الطلب بالمدة القانونية المحددة بـ١٥ يوما من تاريخ تقديم الطلب، ويقول الدكتور علي الزبيدي الخبير في القانون الدستوري بهذا الصدد "وفقا للفلسفة القانونية فأن نص المادة ١١٩ من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ منحت الحق لثلثي عدد أعضاء مجلس المحافظة أو عشر عدد الناخبين تقديم طلب لمجلس الوزراء لإجراء استفتاء يمهد لإنشاء الإقليم ولم يمنح مجلس الوزراء حق قبول أو رفض الطلب فالحق الأول هو حق دستوري لا يجوز تقويضه من قبل أي سلطة عليا"، ويضيف "قانون رقم ١٣ اظهر مجلس الوزراء وكأنه ساعي بريد حيث يقتصر دوره على توصيل طلب مجلس المحافظة إلى المفوضية في مدة محددة وقد يكون الأمر متعمدا من قبل المشرع كي يمنح حرية اكبر في اتخاذ القرار للشعب عن طريق استفتاء شعبي".

واستنادا لأحكام الدستور فأن الطلب الذي قدّم من قبل محافظة صلاح الدين لا تكتنفه أي شائبة ويجب على مجلس الوزراء الالتزام بالمدة القانونية المحددة بـ١٥ يوما لإحالة الطلب إلى مفوضية الانتخابات لتقوم الأخيرة بالإجراءات التنفيذية المقررة في قانون الإجراءات التنفيذية لتكوين الأقاليم رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨، غير أن الفجوة القانونية الوحيدة التي قد تعترض طلب محافظة صلاح الدين تكمن في المادة السادسة من قانون الإجراءات التنفيذية لتكوين الأقاليم والتي تنص على أن "يكون الاستفتاء ناجحا إذا حصل على أغلبية المصوتين من الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم الانضمام إلى الإقليم وتعلن النتائج خلال ١٥ يوما من إجرائه على ألا تقل نسبة المصوتين عن ٥٠ بالمئة من الناخبين".

النص القانوني إذن نظم عملية إجراء الاستفتاء الشعبي ونسب المشاركة فيه وشروط نجاحه للمحافظات التي تروم الانضمام إلى الإقليم، ولم ينظم آليات إجراء الاستفتاء للمحافظات التي تروم تكوين الأقاليم. وهو خطأ تشريعي لا يقبل التأويل.

ويقول الدكتور الزبيدي "من هنا يمكن لمجلس الوزراء إيقاف الإجراءات التنفيذية لتكوين الأقاليم بانتظار تعديل تشريعي يصدر من مجلس النواب تضاف من خلاله جملة (أو المحافظات التي تروم تكوين الأقاليم) إلى نص المادة السادسة من قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ أو تعديل تنظم بموجبه آليات إجراء الاستفتاء للمحافظات التي تروم تكوين الأقاليم".

الأبعاد السياسية الإقليمية

عملية تبادل الأدوار التي جرت بين القوى السياسية الشيعية والسنية حول مدى قبول أو رفض تكوين الأقاليم في غضون اقل من ثلاثة أعوام لم تكن مصادفة بريئة، فثمة ترابط لا يقبل الشك بين الثورات العربية التي عرفت بالربيع العربي وتأثيرها على الخارطة الشرق اوسطية وبين توقيت إعلان صلاح الدين إقليما "إداريا واقتصاديا"، حيث يقول القيادي في ائتلاف دولة القانون عزت الشابندر في هذا الصدد "نستطيع القول إن أقلمة المحافظات العراقية هو بداية خارطة جديدة للشرق الأوسط ترسم وفقا لرغبات الغرب وبطبيعة الحال تصب باتجاه حماية المصالح الغربية في المنطقة"، ويضيف "لتنفيذ هذا المخطط يجب إيجاد أدوات وأسباب سياسية تمهد لتنفيذها وتلك الأسباب تتركز في التأجيج المباشر من قبل حزب البعث في المناطق الرخوة من حيث التأثير الحكومي، إضافة إلى السلوك غير المسؤول من قبل الحكومة والذي يساعد على تأجيج الشارع من قبل البعث حيث أن الحكومة وعلى الرغم من أنها لا تتجنى على فئة معينة إلا أنها تخفق دائما في اختيار التوقيت لتنفيذ التحركات المثيرة للجدل بضمنها تطبيق قانون المساءلة والعدالة وحملات الاعتقالات بحق البعثيين".

مجلس محافظة صلاح الدين يقول إن الحكومة المركزية سلبت الصلاحيات الدستورية والقانونية الممنوحة للمحافظات وعمدت إلى تجميد قانون المحافظات رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٧

ترى دولة القانون أن هناك أطرافاً سياسية مؤثرة على الشارع السني تلقت دعما خارجيا للترويج للمشروع الغربي في المنطقة والبدء في تقسيم العراق لفيدراليات قومية وطائفية

وتستند القوى المتوجسة من أقلمة المحافظات السنية إلى أصل التأثيرات الخارجية التي من الممكن أن تسهم بتغيير مرتكزات التوازن في القوة الداخلية للأحزاب والكتل السياسية فالإقليم السني من الممكن أن يضم إلى جانب صلاح الدين محافظتي الموصل والأنبار، وهذا الإقليم سوف يؤسس لحجاب سني حاجز يحول بين إيران من جانب وسوريا وحزب الله في جنوب لبنان وحركة حماس من جانب آخر ويؤدي إلى قطع الدعم اللوجستي الذي تقدمه إيران إلى تلك الجهات عن طريق الأصرة العراقية والتي تتمثل بالطريق البري المؤمّن (من إيران عبر العراق نحو سوريا انطلاقا إلى جنوب لبنان) وبالتالي فأن هذا الإقليم السني سيمهد لعدة نقاط أبرزها:

- إسقاط النظام السوري الذي يعاني اضطرابات داخلية في ظل محاصرة إقليمية من قبل دول الخليج ولبنان وحتى الأردن وقطع الدعم اللوجستي والاستراتيجي الإيراني والعراقي الشيعي له.
- محاصرة إيران وإجبارها على الاستغناء عن عمقها العربي حيث أنها تتخذ من سوريا والعراق مدخلا أساسيا للفضاء العربي.
- التمهيد للتوغل التركي إلى المنطقة العربية وفرض السطوة التركية في المنطقة على حساب النفوذ الإيراني.

وبطبيعة الحال سيؤدي هذا كله إلى حماية المصالح الأميركية في المنطقة على اعتبار أن إيران ومن يقف معها تشكل الخطر الأبرز لمصالح الغرب في الشرق الأوسط ومن الممكن أن تؤدي تلك المتغيرات إلى تطبيع العلاقة مع إسرائيل إذا ما نجحت تركيا في فرض سطوتها على المنطقة العربية إضافة إلى تحجيم الميل الفطري لدول المنطقة لأسلمة المجتمع من خلال فرض سياسة حزب العدالة والتنمية التركي الإسلامي المعتدل من حيث التأثير السياسي المباشر وحملات التبشير في الاعتدال والوسطية الاسلاموية في الدول التي نجحت بتغيير أنظمتها السياسية في المنطقة "مصر وتونس وليبيا".

الأبعاد السياسية الداخلية

يتهم رئيس الوزراء نوري المالكي، المطالبين بإنشاء إقليم صلاح الدين بمحاولة توفير ملاذ آمن للبعثيين مستثمرا بذلك العاطفة الجياشة التي انتفضت في بعض المحافظات الجنوبية على اثر تصريحات حكومية روجت لمحاولة انقلاب على النظام السياسي القائم يخطط لها البعث، كذلك عمد المالكي إلى العزف على وتر الانقسام وقال في تصريحات صحفية "نحن لا نقف ضد حق كفله الدستور لكننا نخشى على العراق من التقسيم لأن الطلب المقدم من محافظة صلاح الدين جاء بعد تصريحات توحي بنزعة انفصالية وتهديد بقطع الطريق المؤدي إلى بغداد وقطع إمدادات النفط والمياه"، في إشارة إلى تصريحات محافظ صلاح الدين التي جاءت كردة فعل ضد حملة الاعتقالات التي تقول الحكومة إنها استهدفت بعثيين وفق مذكرات اعتقال فيما يصفها المسؤولون المحليون في صلاح الدين بالعشوائية.

اتهام رئيس الوزراء هذا قابله اتهام مقابل من قبل مسؤولي صلاح الدين والذي أورده بيان الطلب المقدم لإعلان صلاح الدين إقليما "إداريا واقتصاديا". سبهان جياد نائب رئيس مجلس محافظة صلاح الدين يقول "إن الحكومة المركزية سلبت الصلاحيات الدستورية والقانونية الممنوحة للمحافظات وعمدت إلى تجميد قانون المحافظات رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٧ كما أنها حجبت تخصيصات مالية ودرجات وظيفية عن المحافظة تقدر بـ ٤ مليارات دولار في غضون السنوات الخمس الماضية فضلا عن أن المحافظة تعاني سياسة إقصاء وتهميش في تخصيص المشاريع الإستراتيجية إضافة إلى استمرار الاعتقالات العشوائية".

تلك الاتهامات المتبادلة تفاعلت في غضون أيام معدودات بين حكومة المركز والحكومة المحلية في محافظة صلاح الدين كما انها جاءت بعد اسابيع من تحذيرات اطلقها رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي حول امكانية توجه بعض المحافظات السنية الى إنشاء أقاليم اذا ما استمرت سياسة الإقصاء والتهميش التي تمارسها الحكومة المركزية ضدها بحسب رؤيته.

القيادي في ائتلاف دولة القانون والمقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي عزت الشابندر يقول "هناك أطراف سياسية مؤثرة على الشارع السني تلقت دعما خارجيا للترويج للمشروع الغربي في المنطقة والبدء في تقسيم العراق لفيدراليات قومية وطائفية، والحكومة تعلم علم اليقين من هي هذه الأطراف وكم قبضت من أموال ومن أي جهة دولية".

ولم ينكر نائب رئيس مجلس محافظة صلاح الدين سبهان جياد أن تكون بعض القوى السياسية في المحافظة قد تأثرت بشكل مباشر او غير مباشر بالأجندات الإقليمية والدولية إضافة إلى التأثيرات الداخلية غير انه نفى علمه ان تكون احدى تلك الجهات قد قبضت فعلا أموالا مقابل تأييد إنشاء الإقليم في صلاح الدين وقال "لكل كتلة سياسية داخل المحافظة دوافعها الخاصة وقد تكون لبعضها أجندات إقليمية فعلا وقد يكون بعضها قد خضع لإرادة قادتها وزعمائها لكن في النهاية التقت تلك الإرادات في اتجاه واحد وهو تأييد إنشاء الإقليم في صلاح الدين واعتقد أن ذلك دعم بشكل واضح من قبل الجماهير في المحافظة".

ويبدي البعض خشيته من أن تؤدي عملية التعبئة الطائفية إلى مواجهة مباشرة على الميدان تعيد إلى الأذهان الحرب الطائفية التي وقع في أتونها العراق في عام ٢٠٠٦ إذا ما استمرت التصريحات والاتهامات المتبادلة في التصاعد والتفاعل على نحو يوحي بعدم نية أي من الطرفين التوجه نحو التهدئة واتباع لغة الحوار.

المالكي خلال اجتماعه بشيوخ ووجهاء صلاح الدين... أرشيف

◆ مخاوف من أن تؤدي المطالبة بالاقاليم الى التعبئة الطائفية ◆

كتابة على الحيطان

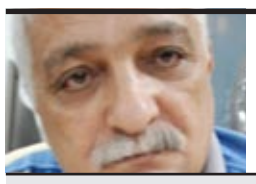

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

العراق في خطر

كل المؤشرات في المشهد السياسي تؤكد اننا مقبلون على مرحلة جديدة تتسم بانفتاح الاحتمالات على خيارات صعبة ومعقدة . الانسحاب الاميركي ، الاقاليم ، ترسيم حدود المحافظات ، تصاعد وتيرة التجاذبات السياسية بين اطراف في العملية السياسية وخارجها ، احتقانات طائفية . ربما تكون هذه العناوين الرئيسية لقراءة اولية في المشهد السياسي الحالي في العراق وما يمكن ان ينتج عنه في المستقبل . وكل هذه العناوين هي نار تستعر تحت الرماد ما ان تمر عليها ريح حتى ينفتح لهيبها وتحرق ليس فقط الأيدي التي كانت وما زالت تلعب بها ، بل سندفع نحن ثمنا باهظا لتأججها . السبب الرئيس الذي ابقى هذه النار تحت رمادها هي ان الجميع لم يبحث في هذه المشكلات بعمق وحكمة ومهارة سياسية ، وانما استخدمت كشعارات للمزايدات وكسب الاصوات والحصول على امتيازات ، لذلك بقيت اوراقا يلعب بها سياسيونا كلما رأوا ضرورة لمصالحهم الحزبية والطائفية الضيقة .

اليوم مطلوب من الجميع كل الجميع فتح الملفات ومناقشتها بروح وطنية ومسؤولية عالية والبحث عن حلول غير تقليدية وامتلاك القدرة والشجاعة والجرأة على اتخاذ قرارات تأريخية تبعد العراق عن الخطر القادم .

هذا ليس تهويلا ولا تشاؤما ولانظرة سوداوية ، كل التقارير التي تتحدث عن الوضع العراقي القادم تبدي مخاوفها مما يمكن ان يحصل ، ليس بسبب انسحاب الجيش الاميركي وانما بسبب المشكلات العميقة في وسطنا السياسي والاجتماعي معا ، والذين يصورون لنا وردية الاوضاع بالعراق في ايامه القادمة غير معنيين بما نقوله لانهم اساسا منشغلون بقضايا تبدو في ظاهرها انها تهم البلاد لكن حقيقتها هي انها اهتمامات مصلحية وتنفيذ لاجندات ابعد ما تكون عن مصالح الشعب العراقي واهتماماته . وما يشجع مثل هذه الاتجاهات هي اننا نجيد فن خلق الازمات وتطويرها بدل احتوائها وتفكيكها والانتهاء منها .

المطلوب اليوم الوقوف بجدية على طبيعة المشكلات وايجاد الحلول الجذرية لها كي لا تبقى كالمقصلة المسلطة على رقابنا يستخدمها من يحلو له ذلك في الداخل والخارج . لنتوقف لحظة عن المجاملات السياسية والاستعراضات الفضائية والاحساس المتدني بالخطر القادم الينا من بيننا تحديدا ونبدي القدر المطلوب من المسؤولية الحقيقية للسيطرة على المستقبل وصناعته . انظروا فقط كيف نؤجج المشاكل بدل ان نحلها بالحكمة ، وكيف نصب الزيت على النار امام الناس ونحن نقول لهم ان الذي نصبه هو الماء الذي سيطفيء كل الحرائق بما في ذلك المحتملة الحدوث .

هناك قضايا يجري التهيئة لها في الظلام ، وهي قضايا يشم رائحتها الجميع بما في ذلك المواطن البسيط الذي انهكته الازمات الخدمية والمشكلات السياسية التي عطلت البلاد هذا الذي يجري في الظلام اخطر مما نتصور والتطمينات التي نسمعها من الحكومة والسياسيين ضحك على الذقون ، وحدها التحذيرات من المستقبل هي التي تتسم بروح المسؤولية ،والتعامل معها بجدية كونها احتمالات قائمة هو روح المسؤولية الوطنية الحقيقية ، لن نزايد على أحد ولا نقبل المزايدة علينا ، لكن الحقيقة هي ان مستقبل العراق في خطر واذا اندلعت النار فلن يسلم منها الذين تجاهلوها !